البنك الدولي

تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للصراع السوري على لبنان

حقائق أساسية

سبتمبر/أيلول 2013

لبنان يعاني من وطأة العديد من المصاعب الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الصراع في سورية:

<u>الاقتصاد</u>

*من المتوقع أن يؤدي تعطيل التجارة والتأثير على كل من ثقة المستهلكين ومؤسسات الأعمال إلى انخفاض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للبنان بنسبة 2.9 في المائة سنويا.

*تقدر الخسارة التراكمية في الإيرادات الحكومية خلال الفترة من 2012 إلى 2014 بمليار ونصف المليار دولار وذلك نتيجة تناقص النشاط الاقتصادي.

*أدى انضمام أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى سكان لبنان إلى زيادة كبيرة ومفاجئة في الطلب على الخدمات العامة التي يتوقع أن تؤدي بدورها إلى زيادة النفقات العامة خلال الفترة نفسها بنحو 1.1 مليار دولار.

*يؤدي اقتران تدني الإيرادات بزيادة النفقات إلى اتساع العجز الكبير بالفعل في المالية العامة للبنان، ويتوقع أن يصل إلى 2.6 مليار دولار في الفترة من 2012 إلى 2014.

<u>الفقر/شبكات الأمان الاجتماعي</u>

*تدير حكومة لبنان جانبا من الطلب المتزايد من اللاجئين الذين ترتفع أعدادهم باطراد ويتوقع أن تصل إلى 1.6 مليون بحلول عام 2014، من خلال تقليص سبل الحصول على الخدمات العامة وأيضا تخفيض جودتها.

*يتوقع أن يدفع تأثير الموجات الهائلة من اللاجئين على الخدمات الاجتماعية بنحو 170 ألف لبناني آخر إلى براثن الفقر بحلول عام 2014 مع سقوط المليون فقير الحاليين إلى مزيد من غياهب الفقر.

*ستتطلب العودة بالخدمات الاجتماعية إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة والحفاظ على جودتها وإتاحة الحصول عليها حتى نهاية 2014 استثمار 177 مليون دولار.

<u>أسواق العمل</u>

*يتوقع أن يؤدي تأجيج التنافس على الوظائف من قبل القادمين الجدد إلى زيادة معدلات البطالة وأنشطة الأعمال غير الرسمية بنسبة 10 نقاط مئوية وأن يضيف ما بين 220 ألف إلى 324 ألف لبناني إلى صفوف العاطلين بحلول عام 2014.

*ستحتاج برامج سوق العمل النشطة إلى معالجة الزيادة المفاجئة في عدد الباحثين عن العمل إلى موارد في حدود ما بين 166 مليون إلى 242 مليون دولار.

الصحة

*تؤدي الاحتياجات الصحية الملحة للاجئين إلى زيادة التكلفة التي يتكبدها النظام الصحي في لبنان، وإلى نقص المعروض من الأدوية، وزيادة صعوبة حصول اللبنانيين على الرعاية الصحية (شكل اللاجئون السوريون 40 في المائة من إجمالي زيارات الرعاية الصحية الأولية في ديسمبر/كانون الأول 2012) وهو ما يمكن أن يفضي إلى زيادة مستويات الإصابة بالأمراض بشكل عام.

*يقدر تأثير نظام الرعاية الصحية على المالية العامة بنحو 38 مليون دولار عام 2013 وبما بين 48 مليون دولار إلى 69 مليون دولار لعام 2014 (حسب مستوى تدفق اللاجئين)، بينما ستحتاج إعادة الحصول على الخدمات الصحية ومستوى جودتها إلى ما كانت عليه قبل الأزمة إلى 177 مليون دولار عام 2013 وما بين 216 مليون إلى 306 ملايين دولار عام 2014 (حسب مستوى تدفق اللاجئين).

التعليم

استوعب نظام التعليم العام اللبناني 40 ألف طفل لاجئ عام 2012 بتكلفة إضافية مباشرة بلغت 51 مليون دولار (منها 27 مليون دولار من المفترض أن تكون الحكومة اللبنانية قد تحملتها، بينما قدم المانحون الدوليون 24 مليون دولار من خلال الأمم المتحدة).

*من المنتظر أن يلتحق 90 ألف طفل سوري بالمدارس في العام الدراسي 2014/2013، وهو رقم يتوقع أن يقفز إلى ما بين 140 ألف إلى 170 ألف في العام الدراسي التالي. ونتيجة لذلك، سيتطلب نظام التعليم العام في لبنان مبالغ إضافية تصل إلى 183 مليون دولار عام 2013، وما بين 348 مليون إلى 434 مليون دولار عام 2014.

البنية الأساسية

*تواجه شبكة المياه والصرف الصحي في لبنان زيادة كبيرة ومفاجئة في إجمالي الطلب بنسبة 7 في المائة مع زيادة التكلفة على المالية العامة في الفترة من 2012 إلى 2014 بنحو 18 مليون دولار، واحتياجها إلى ما بين 340 مليون إلى 375 مليون دولار خلال الفترة نفسها للحفاظ على مستويات توفير هذه الخدمات وجودتها.

*أدت الزيادة المفاجئة في عدد السكان إلى زيادة النفايات الصلبة بأكثر من الضعف مما ساهم في تلويث الموارد المائية وانتشار الأمراض والتي ستحتاج إلى استثمار ما بين 139 مليون دولار إلى 206 ملايين دولار في إدارة النفايات في الفترة من 2012 إلى 2014.

*ستؤدي الزيادة الكبيرة والمفاجئة في مستوى الطلب على شبكة الكهرباء إلى زيادة التكاليف بنحو 170 مليون دولار عام 2013 وما بين 314 إلى 393 مليون دولار عام 2014 مع استثمارات تتراوح بين 310 إلى 440 مليون دولار لزيادة قدرة توليد الكهرباء وتحسين شبكة الكهرباء بنهاية 2014.

*في الوقت الذي ستشهد خدمات النقل بالشاحنات انخفاضا بنسبة 65 في المائة في أنشطة الأعمال بسبب تقلص النشاط الاقتصادي، ستزداد الحركة المرورية من 15 إلى 50 في المائة في مختلف أنحاء لبنان بسبب القادمين الجدد، مع الاحتياج إلى ما بين 246 مليون دولار إلى 525 مليون دولار في الفترة من 2012 إلى 2014 لتغطية تكاليف الصيانة الإضافية للطرق، وزيادة نطاق النقل العام وصرف تعويضات لمشغلي الشاحنات.